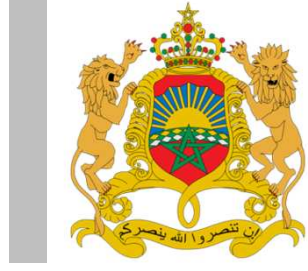


المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي



الدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الاسباني المغربي

مدريد 19 - 20 أبريل 2018

مداخلة في الجلسة الخاصة
بالقضايا المتعلقة بالجهوية والتنمية

بطاقة 1

إرساء دعائم الجهوية المتقدمة
الجهوية المتقدمة: مدخل الديمقراطية المحلية

مجموعة العمل التقدمي
أبريل 2018



" إن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج سيظل محدود الجدوى ، ما لم يركز على آليات فعالة للتطور ، محليا وجهويا .

لذا، ما فتئنا ندعو لتسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة.
فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هيكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية."

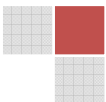
مقتطف من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة 2017

إدراكا من جلالة الملك على أنه لا توجد حلول جاهزة للمشاكل المطروحة لكل جهات المغرب على حدة، فقد شدد على ضرورة ملائمة السياسات العمومية لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب خصوصيات كل منطقة. ودعا الحكومة لوضع برنامج وجدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة. كما دعا إلى إخراج ميثاق اللاتمرکز الإداري وتحديد جدول زمني لتطبيقه.

؟

،

بعد المصادقة على دستور 2011 وإجراء انتخابات أعضاء مجالس الجماعات ومجالس الجهات (كأول انتخابات عامة بالاقتراع العام المباشر بالنسبة للمجالس الجهوية) في شتنبر 2015، انتقلنا من نظام كان يعتمد على الوصاية الإدارية إلى نظام للمراقبة في علاقة الدولة بالجماعات الترابية، والاقتصار على تأشير سلطات الوصاية على القرارات التي صادقت عليها المجالس المنتخبة.



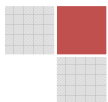
وهو مؤشر على الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل الديمقراطية المحلية، المتمثلة في إعادة هيكلة مجموعة من البنيات داخل الدولة المغربية.

وهو ما يوضح كذلك بأن هناك تحول عميق وهيكلية بالنسبة للتصور الذي يحمله دستور 2011 للبناء الجهوي، وهو مؤشر قوي بأن المغرب دشّن جيلاً جديداً في اللامركزية، وهو جيل الجهوية المتقدمة.

يبقى إلى أي حد يستوعب الفاعلون المحليون هذه التحولات الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي.

بعد مرور أزيد من سنتين على الانتخابات الجهوية، يمكن القول بأننا وصلنا إلى مستوى من البناء المؤسسي بعد استكمال المسار السياسي المرحلي المتمثل في (الانتخابات – الهياكل -...)

المرحلة الوسطى : وهي مرحلة التشخيص، حيث قامت المجالس الجهوية بوضع واستكمال وإعداد الإطار المنظمته لهياكلها التنموية، انطلاقاً من النصوص، خاصة الشروع في بلورة تصاميم التهيئة الجهوية (التصاميم الجهوية لإعداد التراب الوطني) بعد المصادقة على تصاميم التنمية الجهوية، حيث تمت المصادقة على 7 إلى 8 تصاميم جهوية (برامج التنمية الجهوية).



وما زلنا ننتظر صدور قانون الوظيفة الترابية الجماعية، ومرسوم المحاسبة، بجانب المراسيم المتعلقة بالصناديق (التأهيل الجهوي – التضامن بين الجهات... إلخ)

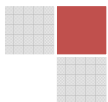
كما أننا في انتظار القرارات المتعلقة بهيكلتة بنية الميزانية الجديدة (التي ستقوم الآن على برامج وليس على الرؤية التقليدية الكلاسيكية للميزانية...)

بالفعل، لاحظنا نوعاً من التراخي منذ دستور 2011 إلى غاية 2015، حيث صدرت القوانين التنظيمية. لكن التسريع في الوتيرة أكيد.

والسيد رئيس الحكومة التقى مع رؤساء الجهات مؤخراً، ومجلس المستشارين نظم ملتقيات برلمانية للجهات (يتم التحضير للنسخة الثالثة). إذن، فالحوار بين أجهزة الدولة قائم ومرحلة التشخيص قد استنفذت.

لا بد من التذكير بأن مغرب ما بعد الاستقلال عرف ثلاث محطات أساسية في مساره الجهوي:

1) **مرحلة ظهور 1971**: والذي بموجبه تم إنشاء 7 جهات استشارية ذات طابع اقتصادي،



2) **في ظل دستور 1996:** انتقلنا إلى 16 جهة، سميت آنذاك بالجهوية الناشئة، ويمكن اعتبارها تندرج ضمن اللآتمرکز الإداري، باعتبار أن الوالي يعتبر الأمر بالصرف.

3) **في ظل دستور 2011:** تحققت طفرة نوعية بالانتقال إلى الجهوية المتقدمة (الفصل الأول من دستور 2011)

كما أن دستور 2011 جاء ليضع أسس جهوية متقدمة من خلال تنصيب الفصل 146 منه على أن تحديد وتنظيم وتأطير الجهوية سيتم بمقتضى قانون تنظيمي، وهو ما تم بالفعل من خلال صدور القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات.

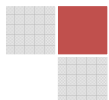
إن الجهوية المتقدمة جاءت في إطار ورش الإصلاح الذي يروم تأمين مشاركة السكان في التنمية المحلية، وإفراز هوية للجهات الجنوبية خاصة، ولباقي جهات الوطن عامة.

"سواصل عملنا من أجل النهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، وضمان الحرية والكرامة لأهلها. وفي هذا الإطار، سواصل تطبيق النموذج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، بموازاة مع تفعيل الجهوية المتقدمة، بما يتيح لساكنة المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم، والمساهمة في تنمية منطقتهم."

فالمشاريع التي أطلقناها، وتلك التي ستتبعها، ستجعل من الصحراء المغربية قطبا اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكمحور للعلاقات بين دول المنطقة.

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء 2017

فالنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية هو بمثابة قاطرة أساسية لترسيخ الحكامة والديمقراطية المحلية، وإفراز نخب قادرة على تدبير الشأن



العام، بالإضافة إلى اعتبارها بمثابة آلية لتعزيز اللامركزية واللامركزية ووسيلة لتحديث هيكل الدولة.

نحن اليوم أمام نموذج تنموي يبدو أنه وضع هندسة للمستويات الترابية الثلاث وفق تقسيم للاختصاصات:

- الجماعات القاعدية (الجماعات المحلية): المختصة في إدارة القرب،
- الجماعات الوسيطة (مجالس العمالات والأقاليم): تختص في كل ما هو اجتماعي،
- مجالس الجهات: تختص في الجانب التنموي والجاذبية الاقتصادية والاستثمار.

ونحن اليوم في مرحلة الانتقال إلى مرحلة التنزيل والأجراة (أي ترجمة مقتضيات الدستورية من خلال قوانين تنظيمية)

:

- ◀ إدماج بعد الديمقراطية التمثيلية، حيث أصبحت المجالس الجهوية منتخبة بطريقة مباشرة من طرف السكان،
- ◀ إدماج بعد الديمقراطية التشاركية من خلال آلية العرائض والهيئات الاستشارية،
- ◀ تدابير هامة تهم التنفيذ، حيث أصبح رؤساء المجالس الجهوية (على غرار رؤساء المجالس الإقليمية وكذا المجالس الجماعية) أميين بالصرف، مع توسيع الاختصاصات الموكولة للجهة،

إن رهان الجهوية مرتبط بالتنمية بأبعادها الاستراتيجية، وهو مرتبط كذلك بخلق الثروة وحسن توزيعها، وباستكمال إمكانات التنمية المجالية والبشرية واستثمار التشريعات الموجودة، وحسن تأويلها.



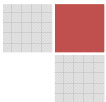
مجموعة من الرهانات المطروحة على الجهوية

- ❖ ترسيخ الديمقراطية المحلية
- ❖ تدير التنوع
- ❖ العدالة الاجتماعية
- ❖ العدالة الترابية
- ❖ خلق نوع من الدينامية المحلية

إن اعتماد الجهوية بتمثلاتها الفيدرالية والسياسية والإدارية، انتقلت بصدها مناهج التحليل و القياس إلى ربط الديمقراطية بمدى قدرة الدولة على نقل مهامها والسماح لجهاتها بممارسة العديد من الاختصاصات، بهدف تمكينها من تدير شؤونها المحلية بشكل مستقل، وفي حدود يسمح بها الإخار القانوني والمؤسسي المؤطر لهذه العملية، في مقابل احتفاظ الدولة المركزية باختصاصات على سبيل الحصر تكرر منطق الدولة الموحدة والمركبة في الآن ذاته.

فإذا كانت اسبانيا قد قطعت أشواط تاريخية في اعتماد نظام الحكم الذاتي في شكل المجموعات المستقلة، فإن المغرب طرح تساؤلات ومخرجات جمعت بين القانوني والاقتصادي والسياسي في الانتقال من لامركزية إدارية إلى جهوية موسعة يتمتع فيها المجلس الجهوي بصلاحيات دستورية وتديرية.

ويمكن للتجربة الاسبانية أن تكون، بحكم تقدمها على التجربة المغربية، مصدر إلهام للنخب الجهوية المغربية.



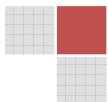
لقد شكلت الهوية مدخلا للانتقال الديمقراطي بالجارا اسبانيا، على غرار العديد من الدول الأوروبية التي عانت في حقبة ما من تاريخها من أنظمة شمولية (ألمانيا - إيطاليا - البرتغال...)

لقد توصلت إسبانيا إلى إقرار الهوية كإطار توافقي وكنموذج متقدم في السياسة الجهوية يتموقع بين نظام فيدرالي وبين الدولة الموحدة، حيث بقيت الدولة موحدة، مع تمتع بعض المجموعات المستقلة بسلطات هامة على المستويات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك على المستوى المالي.

ولكون الهوية كمفهوم متحرك خاضع لسيرورة تاريخية ولتراكم ذاتي في الممارسة الديمقراطية، وبالمقارنة بين التراكم التاريخي للمغرب واسبانيا، فقد تمكن مثل هاته اللقاءات من تعميق الحوار والنقاش حول أوجه الاختلاف والتلاقي بين التجربتين الجهويتين لكنتا الدولتين.

وحسبنا أن تلعب الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني والجماعات الترابية في كلا البلدين الجارين، دورها في التواصل.

فالجوار واقع جغرافي وتاريخي بين المغرب واسبانيا. ونحن نريد أن يكون الاعتراف المتبادل بيننا وبينها اعترافا خاضعا لإرادة الأخلاق، فالإرادة كثمرة للعقل، والأخلاق كثمرة للقيم. إن تواملا بلا اعتراف لهو التفاصل بلا رفض، فكيف يمكن أن يكون التواصل وقد غاب عنه الاعتراف؟



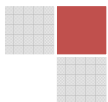
ومنطق التواصل ينبغي أن يكون بمنطق المبادرة على أساس ثلاث قواعد ومحددات أساسية:

1) المحدد الأول: منطق "التناصح": لأن الجوار يفرض على المتجاورين النهوض بأخلاق الجوار وهو التناصح في الخير، والتناهي عن الشر.

2) المحدد الثاني: منطق "التعاون": فالجار هو من يجاور جاره في المصلحة، لا من يتباعد عنه فيها، فيستأثر بها دونه. لا سبيل إلى الاستئثار مع من تقاسمه المكان، لأن الاصطدام به وارد. فذلك كان منطق التعاون هو المطلوب، ومنطق "الأنايية" هو المنبوذ.

3) المحدد الثالث: منطق "التشارك". فإذا كان التعاون هو قدر من يتقاسم معك المكان، فإن التشارك لا محيد عنه بيننا، لأنه أوثق صلة بأخلاق الجوار. فالتشارك يزيد في الخيرات، ولا ينقصها كما قد يظن، لأنه مرتبط بالعمل. فلما كان العمل مضاعفا من جارين، كانت الخيرات أكثر كما، وأضخم نوعا وكيفا ومددا. وعلى ذلك ينتفي منطق "الاستئثار" لأنه أضمن لحظوظ الخلاف، وأدعى إلى أسباب الخصام.

وحسبنا أن تستحضر الأحزاب السياسية، والهيئات المدنية والمقاولات والجماعات الترابية هذه القواعد والمحددات في انفتاحنا وتلاقينا مع بعضنا البعض.



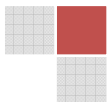
والجهة المؤهلة أكثر للقيام بدور التواصل هي أطراف المجتمع المدني بمختلف مكوناته؛ والعقل المدبر للمجتمع المدني هم الأحزاب السياسية، والعقل المفكر له هم المثقفون والأنثروبولوجيون عموماً.

وعلى هؤلاء التفكير في سبل التواصل الإيجابي والمثمر، وتديره كفاءات تحققه، عملاً بمفهوم "التعارف" في تراثنا، واستهداء بقيم "التواصي" بـ "الخير" و"التواصي" بـ "الحق". فأما التواصي بالخير، لأن أخلاق الجوار تقتضي ذلك.

ومدخل الشراكات والتعاون مهم في مجال تكوين النخب الجهوية وتوفير إمكانيات تلاقحها. وهذه الإمكانيات لها دور كبير في مستوى تجنيد الإمكانيات البشرية والمادية لمواجهة العديد من الإشكاليات البيئية والصناعية وتدير العديد من المرافق، كما هو الحال بالنسبة لتجربة جهة سوس ماسة مع جزر الكناري.

فكثير من الجماعات الترابية لا تستطيع الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في مجال التعاون والشراكة والتسويق الترابي والذكاء الترابي، ربما، لأن الإشكاليات اليومية تطفئ على الفاعل الترابي، أم أن العامل البشري الذي يحفز التلاقي والتواصل غير مؤهل أو غير مستعد كفاية.

وأكد أن الديمقراطية التشاركية لا تحتاج فقط إلى إطار قانوني، بل تحتاج أيضاً إلى شركاء في مستوى الطموحات التي قد ترفع من مستوى الأداء في مجال الشراكة والتعاون لما فيه خير بلدينا.



إن القيم التي ينبغي أن تسود التواصل هي باختصار ثلاثة لا ثالث لها وهي:

✓ قيم الإنسان من حق وعدل وجمال،

✓ قيم المكان التي تطبق قيم الإنسان في مكان الحق، وتنهض بها في

مكان الجمال، وتسعى بها في مكان العدل،

✓ قيم التاريخ التي ترد الحق، وتعترف بالعدل، وتكون جميلة في جميع

ذلك.

إن دور التعاون والشراكة في إغناء الدبلوماسية الموازية ودعم التنمية

الجهوية أكيد.

فقوة العلاقات الثنائية بين اسبانيا والمغرب، ليست فقط في قوة الحكومات،

بل في قوة العمل القاعدي الذي تقوم به الجماعات الترابية المنتمية إلى هذا

الفضاء الجغرافي والتاريخي والثقافي المشترك.

ومن شأن التعاون اللامركزي بين الجماعات الترابية أن يعزز الدبلوماسية

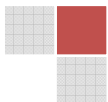
الموازية التي تساعد على فتح آفاق على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي، من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة للجهات.

لأننا نعيش اليوم على مستوى ضفتي المتوسط في إطار دولة النذرة - بالموازاة مع

ثقافة الرفاه -... فالدولة تقلص من إمكانياتها، والمواطنون يطالبون الدولة

بتلبية متطلباتهم والاستجابة لانتظاراتهم الملحة.



وتفعيل الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، واستلهام التجارب المثلى، سواء على مستوى المؤسسة التشريعية أو على مستوى المجالس المنتخبة أمر محمود.

عبد اللطيف أعمو

